مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (23) – العدد الأول – يناير 2022

نظرية تحول القوة: دراسة في أثر المؤسسة العسكرية على الاستقرار السياسي في دول شمال إفريقيا (2011– 2021)

Power Transition Theory: A Study of the Impact of the Military Institution on Political Stability in North African Countries (2011-2021)

د. أشرف محمود سنجر
أستاذ العلوم السياسية المساعد
كلية التجارة
جامعة بورسعيد

رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/

ملخص الدراسة:

تتناول الدراسة ديناميكيات القوة في التسلسل الهرمي في دول شمال إفريقيا، بهدف اختبار نظرية تحول القوة على مدى الاستقرار في الهياكل الهرمية الإقليمية ،ودراسة أثر المؤسسة العسكرية على الاستقرار السياسي من خلال تحليل ومقارنة قوة المعارضة غير الراضية من جانب وقوة السلطة الحاكمة من جانب آخر. وأخيرًا التنبؤ بما إذا كان الصراع أو السلام والتكامل بين هذه الدول سيكون أكثر احتمالًا .وقد خلصت الدراسة إلى أن مصر القوة المهيمنة في المنطقة والوحيدة التي تزيد من قدراتها النسبية في القوة بالمقارنة بباقي دول شمال إفريقيا حيث خرجت الدولة المصرية من تداعيات الربيع العربي بفارق قوة كبير بين السلطة والمعارضة ما يعني أن الأوضاع في مصر مستقرة سياسيًا ،تليها في القوة الجزائر والمغرب على التوالي وهما الدولتان اللاتي لم تعصف بهما الثورات في منطقة شمال إفريقيا ،فلم تصل الاحتجاجات في الجزائر إلا في 2019 –وإن لم تكن بدرجة مثيلاتها في باقي دول الربيع العربي –عندما قرر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الترشح لولاية خامسة وتم احتوائها بإعلانه تخليه عن البقاء في السلطة ،وفي المغرب تم احتواء الاحتجاجات التي قادتها حركة 20 فبراير بعدما استجاب الملك محمد السادس لبعض المطالب الدستورية والحد من سلطاته مقابل تعزيز دور الحكومة المنتخبة ،أما في ليبيا: انقسم الليبيون إلى ميليشيات متكافئة في القوة فشلت أيًا منها في فرض سيطرتها على البلاد مما أدى إلى وقوع البلاد في أتون الحرب الأهلية.

أما التجربة التونسية ورغم ما يشوبها من عدم استقرار سياسي واقتصادي تعد بالمقارنة بمثيلاتها في شمال إفريقيا التجربة الأبرز إذ نجحت في استكمال أربع دورات انتخابية نشأت على أسسها مؤسسات البرلمان والحكومة رغم ذلك وقع الصدام في نهاية الأمر بين تطلعات التيارات الدينية ومصلحة الدولة كما حدث في مصر في 2013 .وخلصت الدراسة إلى تدني مستوى التنسيق الإقليمي وانخفاض احتمالات الاندماج بين دول شمال إفريقيا ،حيث أن التكامل ليس من أولوية هذه البلدان ،ومن المرجح أن ينخفض خطر الصراع الاقليمي فيما بينها ،ويستثني من ذلك خطر الصراع بين المغرب والجزائر ،ويبقى الخطر الأكبر على هذه الدول هو الحروب الأهلية كما هو الحال في ليبيا.

كلمات مفتاحية: الربيع العربي، تحول القوة، الصراع، مصر، تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا.

Abstract:

The study analyzes the power dynamics in North African countries to test the power transition theory on the extent of stability in regional hierarchical structures. The study shows the impact of the military institution in North Africa on political stability plays a vital role in comparing the strength of the dissatisfied opposition on the one hand and the power of the ruling authority; on the other hand. Finally, predicting whether war or peace and integration between these countries will be more likely. The study concluded that Egypt appears the dominant power in the region and the only one that increased its relative capabilities compared to the rest of North African countries.

Egypt emerged from the Arab Spring with a significant difference in strength between the authority and the opposition, which means that Egypt is politically stable, followed in power by Algeria. and Morocco, respectively, and they are the two countries that not wracked by the Arab Spring in the North African region. The protests did not reach Algeria until 2019 - although not to the same degree as in the rest of the Arab Spring countries. When President Abdelaziz Bouteflika decided to run for a fifth term, it contained by announcing his abandonment of staying in power. In Morocco, the protests led by the February 20 Movement managed after King Mohammed VI responded to some constitutional demands and limited his powers in exchange for strengthening the role of the elected government. As for Libya: it was divided. The Libyans turned into militias of equal strength, none of which failed to impose their control over the country, which led to the country's plunged into civil war. As for the Tunisian experience, despite its political and economic instability, compared to its counterparts in North Africa, it is the most prominent experience; it succeeded in completing four electoral cycles based on which the parliament and the government established in 2013.

The study concluded that the level of regional coordination and integration is not a priority. The risk of the regional conflict between them is likely to decrease, except for Morocco and Algeria. The greatest danger remains for these countries. States in civil wars as in Libya

المقدمة:

انطلقت ثورات الربيع العربي بنهاية العام 2010 وشهدت المنطقة انهيارًا سريعًا للأنظمة السياسية حيث فر على إثرها الرئيس التونسي بن علي تاركًا البلاد، وأجبر الرئيس المصري حسني مبارك على التخلي عن السلطة ،بينما تمت الإطاحة بالرئيس الليبي معمر القذافي بدعم من قوات حلف شمال الأطلنطي، وقد مثلت هذه الثروات تحولًا في التاريخ العربي الحديث، فبعد مرور أكثر من عقد من الزمان على موجة الاحتجاجات الشعبية التي تفاوتت حدتها وقوتها من دولة لأخرى، مازالت تداعياتها تلقى بظلالها على منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ودول شمال أفريقيا على وجه الخصوص ،بأسبابها ودوافعها المختلفة، وما تبع ذلك من إصلاحات اعتبرها البعض مخيبة للآمال في أحسن الأحوال ،وانقسام وصراع سياسي بين الجماعات السياسية داخل هذه الدول ،وصعود قوى سياسية وجماعات وتنظيمات متشددة، إلى جانب حروب أهلية دون أن تتضح في الأفق متى تضع هذه الحروب أوزارها ،وفي إطار هذه التطورات كان للمؤسسة العسكرية– التي وجدت نفسها أمام تحديات مستحدثة فرضتها تداعيات الربيع العربي– في كل دولة من دول الربيع العربي دورًا مفصليًا فيما آلت إليه الأوضاع في تلك البلاد.

المشكلة البحثية:

تلقي هذه الدراسة نظرة عامة على تطورات الأحداث في دول شمال إفريقيا وما شهدته بعض بلدانها من ثورات شعبية عارمة في أواخر العام 2010 بدايةً من تونس، مرورًا بمصر في يناير 2011، وصولًا إلى ليبيا في فبراير 2011، ولكنها لم تقف عند حدود هذه الدول فحسب، بل امتدت تداعياتها إلى الجزائر والمغرب، كما تحاول الدراسة تحليل أثر تغير الهياكل الهرمية الإقليمية في دول شمال إفريقيا فيما بعد ثروات الربيع العربي على الاستقرار أو الصراع السياسي.

حدود الدراسة:

- الحد الموضوعي: تتناول الدراسة تحليل دول شمال إفريقيا من منظور تحليل أصحاب المصلحة من خلال مقارنة قوة المعارضة غير الراضية من جانب وقوة السلطة الحاكمة من جانب آخر، ودراسة تحولات القوة في التسلسل الهرمي في المنطقة بهدف اختبار تأثير تغيير

الترتيب في الهياكل الهرمية الإقليمية على احتمالات الاستقرار أو الصراع الداخلي، بالإضافة إلى احتمالات التكامل بين دول شمال إفريقيا.

- الحد المكاني: يشمل النطاق الجغرافي لمنطقة شمال إفريقيا بدايةً من مصر مرورًا بليبيا وتونس والجزائر وصولًا إلى المغرب.
- الحد الزماني: تتناول الدراسة تداعيات الربيع العربي في دول شمال إفريقيا حيث بدأت الاحتجاجات في تونس ديسمبر 2010، ومن ثم انتقلت إلى مصر في يناير 2011، وليبيا في فبراير 2011، وصولًا إلى العام 2021.

نظرية تحول القوة وديناميكيات القوة الداخلية:

وفقًا لنظرية تحول القوة التي قدمها أورجانيسكى بافتراضها بأن تقارب القوة بين الجماعات السياسية غير الراضية على السلطة القائمة يزيد من احتمالات الصراع ،بمعنى آخر في حالة التكافؤ في القوة بين المعارضة والحكومة من المرجح زيادة الصراع بين الأطراف المتنازعة وقد تصل إلى حرب أهلية ،حيث أن تواجد معظم المجموعات في جانب المعارضة وخاصة الفاعلة يقلل من قدرة السلطة الحاكمة على فرض حالة الاستقرار ،أما في حالة إذا كان هناك فارق في القوة لصالح السلطة الحاكمة مقابل المعارضة الغير راضية فإن قدرة السلطة الحاكمة على فرض الاستقرار تكون أكبر إذ أن انحياز غالبية القوى والجماعات السياسية إلى جانب السلطة يقلل احتمالات الصراع، وذلك على عكس فرضية نظرية "توازن القوى" القائمة على أن الصراعات تكون في حدها الأدنى إذا تقاربت الأطراف المتنازعة في قوتها.

منهج الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى المنهج الاستنباطي وهو دراسة للظواهر بشكل كلي انطلاقًا من المسلمات أو النظريات القائمة، وبعد ذلك الانتقال للجزئيات من خلال الاستنتاجات، أي إنه دراسة تبدأ من العموميات ثم تنتقل للوقائع والأحداث الجزئية حيث تسود الموضوعية طبقًا للنظرية وفرضياتها.

فرضية الدراسة:

يتمحور الافتراض الأساسي لنظرية تحول القوة حول فكرة مفادها أن التقارب أو التساوي في القوة بين الأطراف المتنافسة غير الراضية على هيكلية النظام القائم يزيد من احتمالات الحرب

والصراع، وبناءً على ذلك تقوم فرضية هذه الدراسة على أن المؤسسة العسكرية قد لعبت دورًا مؤثرًا في الاستقرار السياسي بسبب تداعيات الربيع العربي في دول شمال إفريقيا.

نموذج قياس تحول القوة الداخلية:

يتم تقييم ديناميكيات القوة الداخلية للدولة عن طريق الخبراء المتخصصون[1]،الذين يقومون بتقييم القوة النسبية للسلطة الحاكمة والجماعات المعارضة ،ونظرًا لأنه نادرًا ما يتم الاعتراف بالاحتجاجات أو التمردات كأطراف شرعية في أي انقسامات داخلية أو في بداية الحروب الأهلية ،فإن التطبيق العملي للحصول على بيانات تجريبية حول حجم وقوة مثل هذه المعارضة أمر في غاية الصعوبة ،لذا تقدم الدراسة محاكاة بديلة لتتبع ديناميكيات القوة من خلال استطلاعات رأي الخبراء ،وفي سياق هذه المحاكاة يقيم الخبراء القوة النسبية للجماعات المعارضة مقارنة بالحكومات ،من ثم تحديد الموقف الذي تتبناه كل مجموعة إلى جانب الأهمية التي توليها لمثل هذه الاختلافات ،ويُطلب من الخبراء في كل دولة تقدير التأثير النسبي لأصحاب المصلحة "الفاعلين المؤثرين" ،والموقف التي يتبنونه في دعم الحكومة أو معارضتها ،والأهمية التي يمثلها هؤلاء الفاعلين ومواقفهم ،وتوفر هذه العملية خريطة تقريبية لتأثير الأحزاب المتنافسة ،وتقييم ديناميكيات القوة التي تؤدي إلى بقاء أو سقوط الحكومات ،ومن ثم التأثير على حالة الاستقرار الداخلي في كل دولة.

مصر:

تمتع مصر بموقع جغرافي استراتيجي في قلب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مكنها من لعبت دورًا مهمًا في بيئتها الجيوسياسية في العالم العربي، معتمدة في ذلك على مكانتها وحجم سكانها الذي يتجاوز 100 مليون نسمة، وقوتها الاقتصادية والعسكرية، وتتصدر مصر بقوتها الشاملة قائمة القوى الأكبر بين دول شمال إفريقيا تليها الجزائر التي تتراجع بشكل نسبي عن مصر على الرغم من احتياطاتها الكبيرة من النفط والغاز (Bagherpour and Singer, 2020)، كما يوضح الشكل (10.1).

[1] للمزيد حول آلية قياس ديناميكيات القوة للأطراف داخل الدول، انظر:

-Amir Bagherpour and Ashraf Singer," North Africa Beyond the Arab Spring" , in Edited by Ronald L. Tammen and Jacek Kugler," The Rise of Regions Conflict and Cooperation", Rowman& Littlefield Publishing Group, 2020, p:p :155:156.

الشكل (10.1)

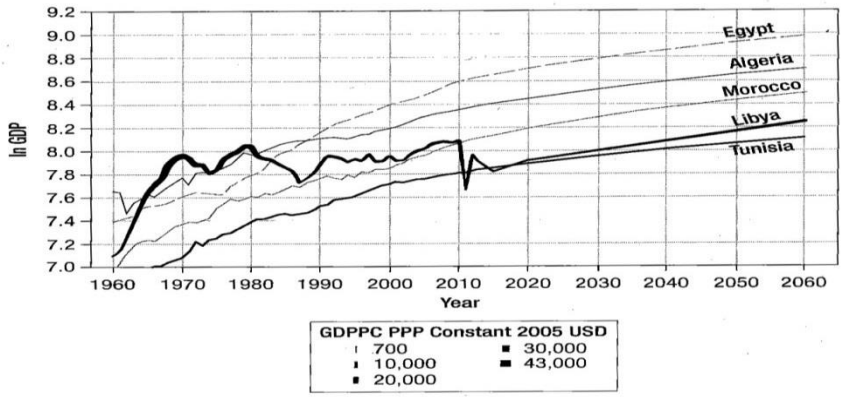

Figure 10.1. Relative Capabilities of North African Nations

وبموجب هذه القوة تبقى مصر المعادل المستقر في معادلة إقليمية مضطربة تواجه طوال الوقت تحديات خارجية تسعى لزعزعة استقرارها الداخلي لاسيما بعد ثروات الربيع العربي ،ويمكن إدراج المخاطر التي تستهدف الأمن القومي المصري ضمن عدة مخاطر أساسية هي: الخطر الذي تمثله الجماعات الإرهابية الفاعلة خاصة في شبه جزيرة سيناء ،وخطر الصراع على مياه نهر النيل لاسيما بعد بناء سد النهضة وتأثيره السلبي المتمثل في إضعاف المكانة الإقليمية لمصر ،وإضافة إلى الخطر الذي يمثله الصراع في ليبيا وانخراط قوى دولية وإقليمية تسعى إلى تقليص دور مصر ،ناهيك عن حالة عدم الاستقرار في السودان (Farag,2020) ،وفي منطقة المتوسط تواجه مصر تحدي أكبر وهو قدرتها على استغلال مقدراتها من الثروات الطبيعية وسعيها لتكون مركز إقليمي للطاقة.(Singer, 2020) ومنذ ثورة يونيو 2013 التي نجحت في إزاحة نظام سياسي يمثل التيارات الدينية المتشددة ويستند للعنف ،وهو ما رآه البعض أنه استجابة لرغبة شعبية ساخطة على حكم سياسي جر مصر لحالة الفوضى والفشل ،وجانب آخر رفض هذا التغيير ودعا لانتهاج العنف رفضًا لتدخل الجيش لوقف العنف الداخلي ،ولتحليل تفاعلات القوة بشكل منهجي داخل مصر وتحديد العلاقة بين ديناميكيات القوة وعلاقاتها بعدم الاستقرار الداخلي، تستخدم الدراسة نموذج توزيع القوة والذي سبق ذكره ،وكما هو موضح في (الشكل 10.2)،ويلاحظ أنه يوجد في أقصى اليسار أصحاب المصلحة المحليون والقوى الخارجية الذين يعارضون الحكومة بشكل فعال، إلى جانب هؤلاء ،توجد جهات فاعلة تعارض الحكومة بشكل سلبي أي أنها غير فاعلة ولا تقوم باتخاذ أي إجراءات مباشرة ،وعلى أقصى اليمين من هذا النطاق ،توجد جهات فاعلة محلية أو خارجية تدعم بفاعلية القيادة الحالية ،وفي منتصف هذا التوزيع هناك الجهات المحلية والأجنبية المحايدة(Bagherpour and Singer, 2020).

(الشكل 10.2)

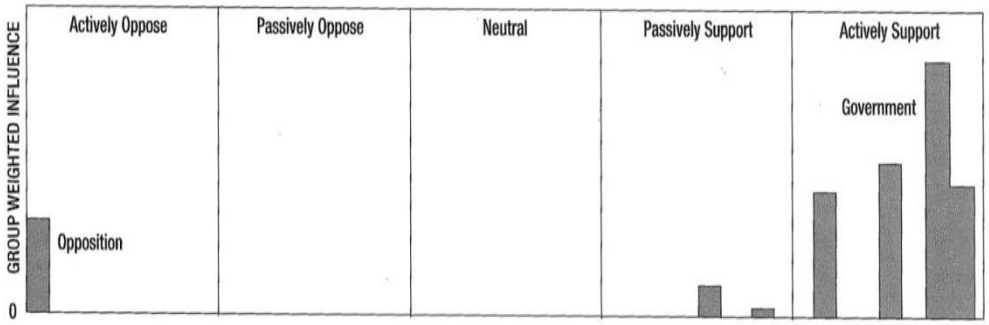

Figure 10.2. Support for Government in Egypt, 2018

وقد انتهجت المعارضة الفاعلة العنف حيث شنت العديد من الهجمات منها عشوائية وقعت في قلب العاصمة المصرية عبر استهداف الكنائس والمناطق التي يرتادها السياح الأجانب، بينما كانت أغلب الهجمات في شبه جزيرة سيناء ،ويلاحظ من (الشكل 10.2) أن الدعم العام لحكومة الرئيس السيسي في العام 2018 مستمر ،فغالبية المجموعات الداعمة موجودة إلى جانب السلطة الحاكمة.

ونتيجة العمليات الإرهابية ،كان هناك دعم قوي للحكومة من معظم فئات المجتمع المصري الفاعلة بالإضافة إلى أنصار السيسي السلبيين "غير الفاعلين" المؤيدين للحكومة ،وفي المقابل من ذلك استمرت المعارضة المكونة من الإخوان المسلمين المحظورة والجماعات الإرهابية بما في ذلك القاعدة وداعش وأنصار بيت المقدس في أقصى اليسار في الجهة المعارضة للسلطة ،وباستقراء هذه النتائج يمكن القول إن المصريين فضلوا الاستقرار كأولوية على الفوضى التي عانوا منها في السنوات التي أعقبت إطاحة بنظام الرئيس الأسبق مبارك ،مع وجود معارضة منخفضة ولكنها تظل فعالة ،لذا من المتوقع أن تستمر التهديدات الأمنية بدرجة أقل من الفترة التي أعقبت 2013 ،ويشير (الشكل 10.3) إلى أن فشل المعارضة يرجع إلى حالة عدم الرضا الشعبي تجاهها ،بالإضافة إلى أن هذه المعارضة هي بالأساس فصائل متصارعة ليس لديها فرصة بتحدي السلطة الحاكمة المصرية ،وعلى الرغم من توقع ضعف تأثيرها ولكنها ستسعى إلى إشاعة عدم الاستقرار بما لا يمثل تهديدًا وجودي لحكومة الرئيس السيسي. (Bagherpour and Singer, 2020)

(الشكل 10.3)

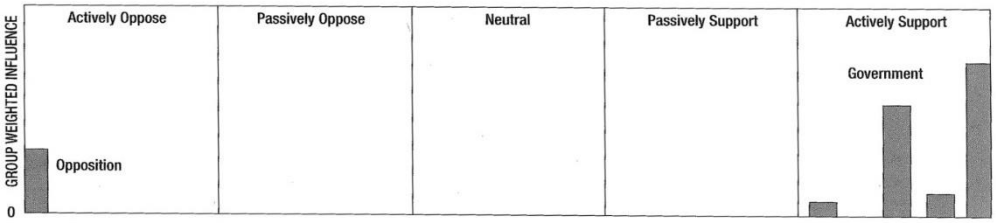

Figure 10.3. Projected Support for Government in Egypt, 2018

وانطلاقًا من نظرية تحول القوة بين الأطراف الفاعلة في مصر فيمكن ملاحظة أن هناك فارق كبير في القوة بين السلطة الحاكمة والمعارضة ،ويشير هذا الفارق إلى أن الأوضاع في مصر سوف تحمل استقرارًا سياسيًا، حتى لو استمرت المناوشات من جانب المعارضة فلن يؤثر ذلك على حالة الاستقرار التي تشهدها مصر وتنامي القوة لدى السلطة السياسية الحاكمة ،وذلك بفضل الدعم الذي يتلقاه الرئيس السيسي وحكومته من غالبية الشعب المصري، مع توقع أن يصبح أنصار الرئيس السيسي السلبيين من المؤيدين الداعمين للحكومة لاسيما في حالة وجود خطر يهدد الدولة المصرية من قبل المعارضة الإرهابية. فقد كانت ولاية سيناء التابعة للدولة الإسلامية مسئولة عن 58 % من الهجمات في مصر، وبينما انخفضت الوفيات المرتبطة بالإرهاب بشكل مطرد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 4993 في عام 2017 إلى 718 في عام 2019 بانخفاض 86 % ،جاءت مصر في المركز 14 حسب مؤشر الإرهاب العالمي ضمن الدول الأكثر تأثرًا بالإرهاب لعام 2019 –2020 بمجموع نقاط 419.6 ،ومعدل انخفاض قدره 0.377.

وقد كانت المؤسسة العسكرية المصرية هي المؤسسة الوحيدة التي وقفت صامدة في ظل حالة الفوضى التي عمت البلاد بعد ثروات الربيع العربي ،حيث تحمل المجلس الأعلى للقوات المسلحة المسئولية بعد رحيل نظام مبارك 2011، وفترة انتقالية غير مستقرة تخللتها أحداث عنف داخلي دفع الجيش في يونيو 2013 للتدخل لإحكام السيطرة على الأوضاع ومنع انزلاق البلاد في حالة الفوضى ،في يونيو 2014 ،نجحت إدارة الرئيس السيسي _القائد السابق للقوات المسلحة والذي انتخب رئيسًا بنسبة 96 % _ في تعزيز سلطة الدولة المصرية وفرض سلطتها وتنامت قوتها على كافة المستويات (العسكرية والاقتصادية والسياسية والأمنية)، فوفقًا لمعهد استوكهولم للسلام فإن القوة العسكرية المصرية لعام 2019 جاء ترتيبها في المركز الثاني عشر عالميًا من بين 137 دولة شملها التصنيف، محققة بذلك المركز الأول عربيًا وإفريقيًا، بينما حلت في المركز الثاني شرق أوسطيًا بعد تركيا.

وإلى جانب الإرهاب يبقى أمام الحكومة المصرية تحدي آخر وهو مواجهة الأزمات الاقتصادية لاسيما بعد أزمة جائحة كورونا التي عصفت بدول العالم واقتصاداتها (Martin,2013)،وقد مكنت الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي اتخذتها الحكومة المصرية على مواجهة تلك الأزمة ،مع ذلك تشير مؤشرات الاقتصاد المصري إلى قدرته على مواجهة تلك الأزمة حيث ظلت احتياطيات النقد الأجنبي كافية نسبيًا إذ بلغت 40.1 مليار دولار في نهاية يناير 2021، لكنها كانت أقل من أعلى مستوى لها قبل الأزمة وهو 45.5 مليار دولار ،ولا تزال الحسابات الخارجية تتلقى دعمًا من التحويلات الخارجية في ظل انحسار معدل التضخم الذي بلغ 5.7% في السنة المالية 2020/2019، وواصل التراجع ليصل إلى 4.5% في النصف الأول من السنة المالية 2021/2020. (World Bank, 2021)

الجزائر:

الجزائر هي ثاني أكبر دولة في شمال إفريقيا بعدد سكان يتجاوز 42 مليون نسمة 50% تقريبًا منهم دون سن الثلاثين ،مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تقريبًا ضعف نظيره في مصر ،وتعد الجزائر بإمكانياتها البشرية والاقتصادية والعسكرية المنافس الأبرز لمصر على الهيمنة الإقليمية ،وقد توقع الكثير من المتتبعين للأوضاع السياسية بالمنطقة حدوث ثورة في الجزائر مباشرة بعد تونس ،فالأوضاع السياسية بالجزائر كانت تدفع في هذا الاتجاه فعلى رأس السطلة رئيس مسن يحكم منذ 20 عامًا وهو عبد العزيز بوتفليقة الذي تجاوز الثمانين عامًا ويعاني حالة صحية بالغة الحرج ،ولكن رياح الربيع العربي لم تكن لتعصف بالنظام الجزائري بعد تجربة العشرية السوداء.(Mansour,2019)

وفي خضم سقوط النظم السياسية في بعض دول شمال إفريقيا ،أعلنت السلطات الجزائرية عن حزمة من الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية قدرت بحولي 20 مليار يورو ،وبذلك بفضل الريع النفطي الكبير ،وقد مكنت هذه الإجراءات نظام بوتفليقة من الحفاظ على السلام الاجتماعي والوضع السياسي الراهن (Osman, 2021)،وبقيت الجزائر هي الدولة الوحيدة التي ظلت هادئة خلال الربيع العربي ،وإن كان هدوء ظاهري ،حيث أثبت احتجاجات 2019 أن صورة المستقرة خادعة وغير كاشفة لحقيقة الواقع الجزائري ،وباستقراء (الشكل 10.4) يمكن القول أن بوتفليقه تمكن من البقاء بفضل الدعم الداخلي وخاصة من المؤسسة العسكرية ،بالإضافة إلى الدعم الإقليمي والدولي من اللاعبين الخارجيين وخاصة فرنسا التي يهمها استقرار الجزائر.

(الشكل 10.4)

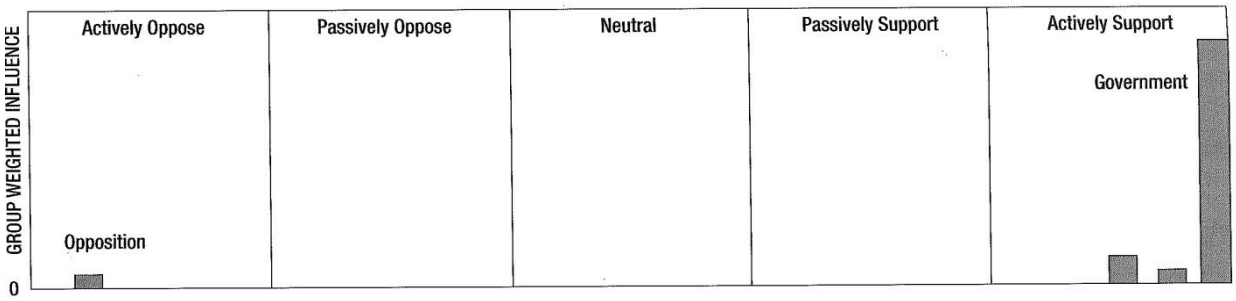

Figure 10.4. Support for Government in Algeria, 2018

ولكن مع إعلان الرئيس بوتفليقة عزمه الترشح لولاية خامسة خرجت جموع الشعب الجزائري رافضة لهذه العهدة ،ورفض الالتفاف على الدستور وتمديد العهدة الرابعة أو تأجيل الانتخابات بذريعة تهيئة الأجواء لانتقال هادئ وسلس يحفظ للبلد استقراره (Rahal,2019)،إلى أن وصلت المطالب إلى رفض النظام القائم بأكمله ،ما دعا المؤسسة العسكرية إلى الاستجابة لمطالب الشعب وقطعت الطريق على بقاء بوتفليقة رئيسًا أو التمديد له، وقد رفعت قيادة الجيش الجزائري من لهجتها تجاه المحيط الرئاسي وهددت بمواد دستورية تتعلق بـ "سيادة الشعب" على المؤسسات ،وبناء على ذلك أعلن رئيس الأركان قايد صالح أن موقع رئيس الجمهورية صار شاغرًا في ضوء الوضع الصحي لبوتفليقة (ميموني ،2019)،وهو ما يعكس أن المؤسسة العسكرية الجزائرية كانت ومازالت العمود الفقري للنظام والمؤسسة الأقوى في البلاد (خيرالله ،2019)، وكما هو موضح في (الشكل 10.6) تظهر نتائج اختبار هذه التفاعلات في عام 2019 قبل استقالة الرئيس بوتفليقة أن الجيش سيحكم السيطرة على الحكومة ،رغم وجود معارضة على نطاق واسع ولكنها ليست متكاملة أو قوية بما يكفي لمواجهة هذه المؤسسة.(Bagherpour and Singer, 2020)

(الشكل 10.6)

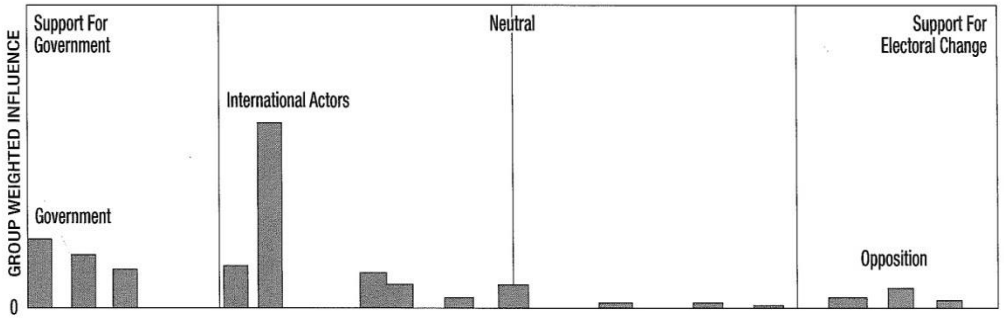

Figure 10.6. Support for Government in Algeria, 2019

مع تولي الجيش إدارة المشهد الجزائري، تم تنظيم انتخابات ووصل إلى سدة الحكم عبد المجيد تبون في ديسمبر 2019 وبالرغم عن عدم اتفاق كافة الأطياف السياسية في الجزائر عن التغييرات التي تلت رحيل بوتفليقة عن السلطة إلا أن العام 2020 لم يشهد الكثير من الاحتجاجات، ولكن أبرز أشكال الاحتجاج برأي مراقبين، تمثلت في المقاطعة الواسعة للاستفتاء على تعديل الدستور ،الذي أجري في نوفمبر 2020، حيث بلغت نسبة المشاركة 23.7 %.

وقد باتت المؤسسة العسكرية الجزائرية جزءًا أساسيًا من النظام الذي تشكل بعد الربيع العربي ،وتشير التحليلات إلى أن هذا الاستقرار سيبقي على المدى المنظور وطالما بقى توزيع القوة بين القوى الفاعلة في الجزائر على ذلك النحو أي بوجود فارق كبير في القوة لصالح السلطة الحاكمة ،ويتضح في (الشكل 10.7) أن المؤسسة العسكرية قادرة على تولي زمام الأمور وإدارة هذه الفترة الانتقالية وسط ارتياح جماهيري لهذه الخطوة لثقة الشعب في قدرة الجيش على فرض الاستقرار وعدم الانزلاق مرة أخرى في صراع كما حدث في فترة العشرية السوداء التي مازالت حاضرة في الذاكرة الجزائرية بعدما خلفت أكثر من 200 ألف قتيل (Zoubir, 2016)،وقد تمكن الجيش الجزائري من تعزيز سلطته والاعتماد على الحلفاء في الخارج ،وخاصة فرنسا وروسيا، لذلك من المرجح أن تظل الجزائر مستقرة طالما بقيت المؤسسة العسكرية الجزائرية في المشهد السياسي. (Bagherpour and Singer, 2020)

(الشكل 10.7)

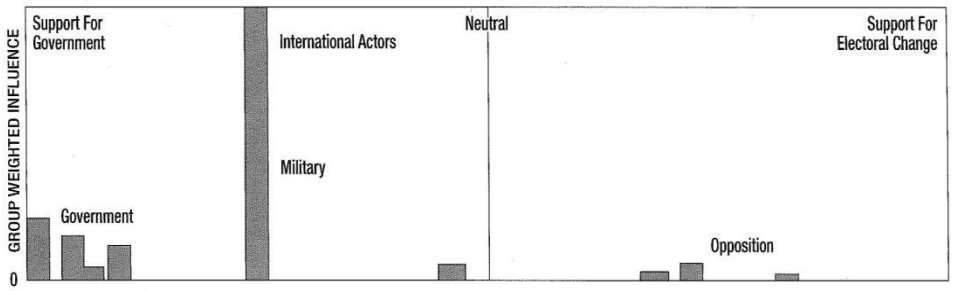

Figure 10.7. Projected Support for Government in Algeria, 2019

تونس:

بعد مرور أكثر من عشر سنوات على احتجاجاتها التي أطلقت شرارة الربيع العربي، لا تزال تونس الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي غيرت بشكل فعال نظام الحكم فيها، حيث حققت ثلاث نتائج رئيسية، أولها: كتابة دستور جديد، ونجحت الحكومة الانتقالية التونسية بعد الثورة في صياغة

قانون العدالة الانتقالية بطريقة شاملة وعقلانية. ثانيها: وجود حرية التعبير والنقد الصريح لمن هم في السلطة. ثالثها: التداول السلمي للسلطة وتمهيد الطريق لتحولات سلمية وديمقراطية. (Yerkes, 2021)

تعد تونس مجتمع صغير نسبيًا يبلغ عدد سكانها حوالي 11 مليون نسمة 98 % منهم مسلمون، وتعتبر تونس دولة متجانسة دينيًا ولغويًا وعرقيًا ،وللمواطنين روابط قوية بالشتات التونسي في بلدان مثل فرنسا وإيطاليا ،وفي مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي اتسم المشهد السياسي التونسي بعدم الاستقرار السياسي والأمني ،وباستخدام نفس المقياس كما هو مذكور في تحليل دول شمال إفريقيا السابقة ،يُظهر تقييم تونس أن الحكومة نجحت في جذب الائتلافات الجماعات السياسية لدعم سياساتها ،يوضح (الشكل 10.10) أن الفصائل المؤثرة قد تحركت لدعم الحكومة ،بينما استمرت بعض المجموعات المعارضة بشكل سلبي أي أنها لم تكن فعالة ،بالإضافة إلى أن القوى المعارضة الفاعلة لم تكن تشكل تحديًا خطيرًا بشكل مباشر حتى في ظل الانقسامات بين التيارات السياسية ولم يعد هناك وجود كبير للجماعات الرئيسية المتطرفة، وقد كانت كل هذه التحولات لصالح السلطة الحاكمة وهو ما يعني حسب نظرية تحول القوة استقرار الوضع الداخلي. (Bagherpour and Singer, 2020)

(الشكل 10.10)

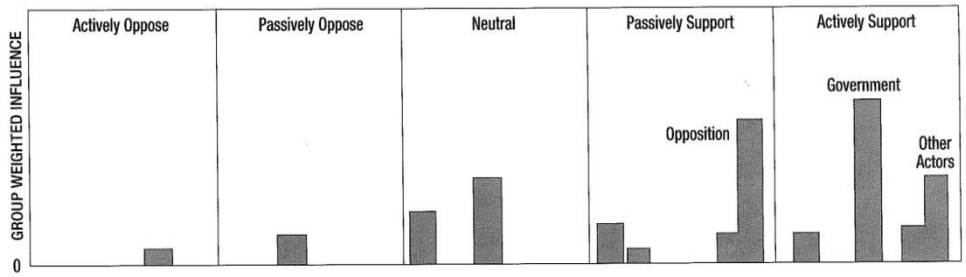

Figure 10.10. Support for Government in Tunisia, 2018

وقد واجهت تونس بعد الثورة استقطابًا محفوفًا بالمخاطر يتمثل في اتساع الفجوة بين الليبراليين العلمانيين والإسلاميين المتشددين وفشلت الأحزاب السياسية في تونس بعد ثورة 2011، سواء العلمانية أو اليسارية أو الليبرالية، في تشكيل تحالفات قوية، واختزلت نشاطها في المنافسة والصراع على السلطة، وقوضت هذه الانقسامات قوتها في المشهد العام ،فكانت التحالفات مرنة وفقًا للمصلحة وسرعان ما تنهي عند أول أزمة ،ورغم هذه الخلافات والاختلافات بين التيارات السياسية نجحت

الثورة التونسية في تحقيق بعض أهدافها ،فلم يبن التونسيون مجموعة جديدة من مؤسسات الدولة فحسب ،بل قاموا أيضًا ببناء ثقافة المساءلة وسيادة القانون ،ونجحت تونس في استيعاب كافة الاتجاهات وإشراك شخصيات ما قبل الثورة في الحياة السياسية.(جابلي، 2021)

على الرغم من المخاوف بشأن تدفق المقاتلين الأجانب والتجنيد من قبل داعش، تشير عمليات المحاكاة التي تم اجراؤها باستخدام نموذج التحليل إلى أن تونس شهدت استقرارًا نسبيًا في العام 2018 كما هو موضح في (الشكل 10.11)، ويرجع ذلك إلى دعم المجموعات الرئيسية للحكومة بشكل متزايد ،في حين تتراجع المعارضة للحكومة بشكل طفيف لاسيما من جانب المعارضة السلبية أو المعارضة غير المتطرفة. (Bagherpour and Singer, 2020)

(الشكل 10.11)

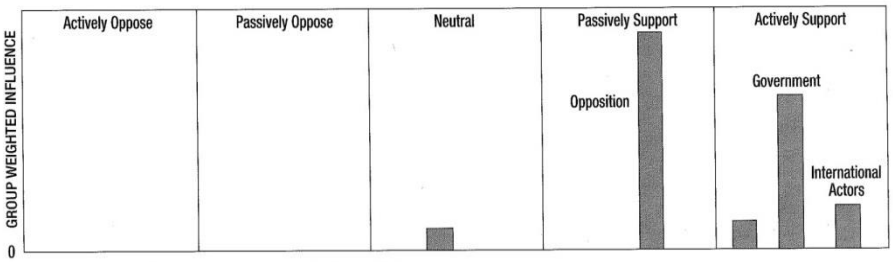

Figure 10.11. Projected Support for Government in Tunisia, 2018

وقد استطاع قيس سعيد وهو أستاذ القانون الدستوري ،ولم يسبق له خوض أية تجربة سياسية الفوز بالانتخابات الرئاسية في أكتوبر 2019 ،ومع قدوم الحكومة الجديدة أظهر الاقتصاد التونسي مؤشرات جيدة مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإيجابي ،وخفض التضخم ،وتعافي قطاع السياحة الذي تضرر نتيجة الهجمات الإرهابية ،لكن موجة التفاؤل الأولية تراجعت نتيجة التبعات الاقتصادية الناجمة عن التقشف بسبب جائحة فيروس كورونا ،وفقًا لاستطلاع أجراه المعهد الجمهوري الدولي (IRI) في سبتمبر 2020، أعتقد 87% من التونسيين أن بلادهم تسير في الاتجاه الخاطئ، مقارنة بـ 67% في ديسمبر 2019 (Yerkes, 2021).

هذا بجانب الأزمة سياسية التي شهدتها تونس في أكتوبر 2019 وتعطل بمفاعيلها أداء مؤسسات صنع القرار السياسي؛ حيث سقطت ثلاث حكومات خلال أقل من عام، فيما واجهت حكومة المشيشي عقبات كثيرة، وقد تسبب ذلك انكماش اقتصادي بلغ 8.8%، وعجز مالي قدره 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020، بحسب البنك الدولي، وهو ما أثر في وضعها

الاقتصادي والاجتماعي، وهدد باندلاع احتجاجات أخذت أحيانًا طابعًا عنيفًا (جابلي ،2021)، فضلًا عن حالة الإحباط بسبب عدم قدرة الحكومة المنتخبة على استئصال الفساد (Yerkes, 2021). وفي ظل هذه الانقسامات السياسية والأيديولوجية الحادة أكتسب الرئيس قيس سعيد امتيازات وصلاحية في وجه معارضيه، لاسيما في مواجهة حركة النهضة (الحمدو، 2020)، دفعته في يوليو 2021 إلى تجميد عمل البرلمان ورفع الحصانة عن النواب وإعفاء رئيس الوزراء هشام المشيشي وتولي السلطة التنفيذية بمساعدة رئيس وزراء جديد.

أما عن دور التيارات الدينية في تونس ،فيمكن القول على الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين في تونس تختلف عن أقرانها في مصر ،حيث أمضى قادة حزب النهضة سنوات حكم بن علي في المنفى، واستقر زعيم حزب النهضة رشيد الغنوشي في لندن من عام 1991 إلى عام 2011 ،وقد كان لهذه الفترة الزمنية تأثير واضح على تحديث الإيديولوجية السياسية لكن في حقيقة الأمر أثبتت التجربة أن هذه الجماعات لا يعنيها سوى مصالحها الضيقة حتى لو كان ذلك على حساب الوطن والمواطن ،وعلى الرغم أيضًا مما بدا أن حركة النهضة وقد أخذت العبرة وتعلمت الدرس مما حدث بعد فشل جماعة الإخوان في مصر ،واستيقنت أن التمسك بالسلطة يعني خسارة امتيازات كثيرة، وهو ما جعلها تتعامل ببراغماتية، وتقدم الكثير من التنازلات التي ضمنت لها البقاء إلى العام 2021 ،خصوصًا أنها تتخوف من بعض الملفات القضائية المتعلقة بدعم الإرهاب (جابلي ،2021)،وقد تكبدت النهضة أيضًا خسائر كبيرة في الأعوام الأخيرة، مع تراجع نسبة التصويت لها من 27.8 % في الانتخابات النيابية للعام 2014 ،وإلى 19.6 % في العام 2019 ،خسرت النفوذ على نحو مستمر (من 98 مقعدًا في العام 2011 إلى 69 مقعدًا في العام 2014، وإلى 52 مقعدًا فقط في العام 2019)، وعجزت عن تشكيل أي حكومة رغم أنها كانت تمتلك غالبية المقاعد في البرلمان.(Yerkes, 2020)

وباستقراء دور الجيش التونسي في المشهد السياسي ،فقد شهد المجتمع التونسي خلال أيام الثورة وبعدها صعودًا لدور المؤسسة العسكرية التونسية التي كانت شبه غائبة عن الساحة السياسية والاجتماعية قبل 2011، حيث حظى الجيش التونسي بتقدير من كافة النخب السياسية كونه غير مبني على أساس ديني أو عرقي أو طائفي، بل يستند إلى معايير وطنية ،وبعد الثورة أكدت المؤسسة العسكرية التونسية أنها لا تطمع بالسلطة السياسية ،ورفضت التدخل لدعم نظام بن علي ،وحافظ الجيش على مؤسسات الدولة وحماية الشعب بعد سقوط النظام وانهيار المؤسسة الأمنية مؤكدًا أن

هدفه هو تأمين المسار الديمقراطي والمدني، وعلى إثر ذلك نجحت المؤسسة العسكرية في الاحتفاظ بالمصداقية والشرعية القانونية ،في حين فقدت باقي مؤسسات الدولة الشرعية الشعبية وعلى رأسها مؤسسة الأمن الداخلي.(Gaaloul, 2011)

أما فيما يتعلق بدور الفاعلين الدوليين في تونس ،تأتى الولايات المتحدة الأمريكية على رأس هؤلاء ،حيث تعد تونس من أكثر الجهات تلقيًا للمساعدات الاقتصادية والأمنية الأميركية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد حافظت الولايات المتحدة على دعم ثابت نسبيًا للانتقال الديمقراطي في البلاد بعد ثورات الربيع العربي (Yerkes,2020)،كما ترتبط تونس بعلاقات جديدة مع كافة الدول العربية وعلى رأسها مصر وقد ترجمت عبر زيارات ودعم متبادل لمواقف البلدين في أزماتهما ،وكذلك الدول العربية الخليجية وعلى رأسها السعودية والامارات.

ليبيا:

تتمتع ليبيا باحتياطيات نفطية هائلة ،لكنها تعد عضو صغير نسبيًا في منطقة شمال إفريقيا ،يبلغ عدد سكانها أقل من 7 ملايين نسمة ،تمت الإطاحة بنظام القذافي (1969–2010) في خضم ثورات الربيع العربي ،ومنذ ذاك الحين لم تشهد الأوضاع السياسية في ليبيا استقرارًا _حتى بعد مقتل القذافي في العام 2011 بدعم من قوات حلف شمال الأطلنطي(Aghayev, 2013) ،نتيجة لعوامل متداخلة داخلية متمثلة في غياب الإجماع وانعدام التوافق بين المكونات الاجتماعية والسياسية على خلفية تباينات قبلية وعشائرية وتناقضات جذرية يصعب تجاوزها ولا تقبل الحلول الوسط لاسيما مع وجود قوي ونفوذ ملحوظ في بعض المناطق الليبية لقوى وجماعات دينية متشددة مثل الإخوان والسلفية وداعش والقاعدة ،لكن بعد مقتل السفير الأمريكي "كريس ستيفنز" في عام 2012 ببنغازي تخلى المجتمع الدولي عن ليبيا وبقيت رهينة لصراع الميليشيات المتناحرة(McQuinn, 2021)، وباستخدام نفس مقياس المحاكاة كما هو مذكور في تحليل الثلاث دول السابقة، فإن تقييم ليبيا مختلف تمامًا ،ويتضح من (الشكل 10.8)أن المجموعات المتنافسة متكافئة من حيث القوة والنفوذ، ولا يوجد تحالف يمكنه الظهور ككيان راجح ،ومن ثم فإن حالة الفوضى وعدم الاستقرار هي السائدة على الساحة الليبية. (Bagherpour and Singer, 2020)

(الشكل 10.8)

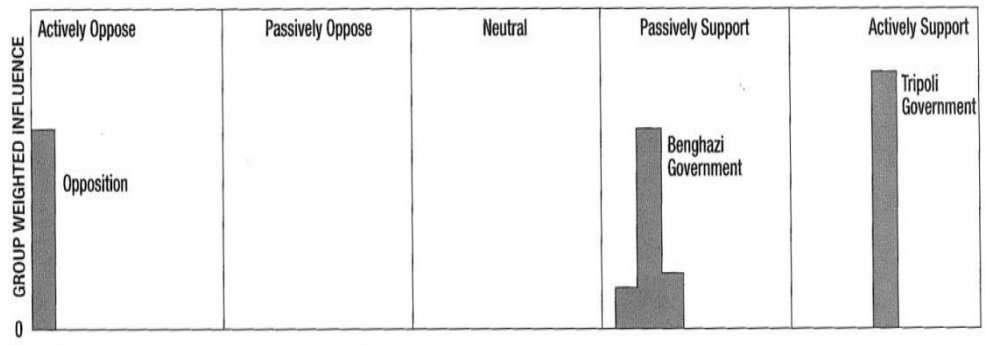

Figure 10.8. Support for Government in Libya, 2018

وقد ازدادت أهمية الوضع الميداني في ليبيا ،تحديدًا بعد انقسام مؤسسات السلطة السياسية بين البرلمان في الشرق (طبرق) والحكومة في الغرب (طرابلس) ،وتبلور أوزان نسبية واضحة للقوى الداخلية المتناحرة والأطراف الخارجية الداعمة لكل منها ،وهو ما أفسح مجالاً أوسع للقوة المسلحة في التأثير على المعادلة الليبية ككل (راشد ،2010)،فالطرفان يتنازعان على الشرعية وتمثيل الشعب الليبي، ويتنافسان على دعم الأطراف الخارجية ،الأول يتزعمه اللواء خليفة حفتر ،قائد القوات التي تسيطر على جزء كبير من شرق ليبيا ،والثاني حكومة الوفاق بزعامة فايز السراج ،وقد حاول حفتر السيطرة على العاصمة طرابلس والإطاحة بحكومة الوفاق الوطني ،لكن محاولاته قد باءت بالفشل (Wehrey and Harchaoui, 2020)،وقد أدى هذا إلى مزيد من الفوضى ،وكانت ولاتزال السيطرة الفعلية على الأرض موزعة بين الفرقاء الأمر الذي كان يعني وجود صعوبة التوصل إلى حل سياسي ؛لاسيما في ظل وجود قوى ومجموعات لها مصلحة مباشرة في عدم التواصل إلى حل سياسي بدوافع وأسباب متباينة.(الصوافي ،2020)

وقد مثلت هذه البيئة المضطربة مصدر جذب لموجات متتالية من الإرهابيين والمرتزقة وباتت تهدد ليس ليبيا وحدها بل أيضًا محيطها الإقليمي لاسيما مصر ،وزاد من حدة هذه الاضطرابات تطلعات بعض الرموز والقادة المحليين نحو السلطة، لتتضافر معًا وتحول دون التوصل إلى توافقات أو صيغ سياسية تلبي مصالح مختلف القوى والمكونات وتعكس أوزنها النسبية دون تهميش أي منها ،لهذا لم تكن لتنجح أي انتخابات أو عملية سياسية وسط تعقيدات داخل كل معسكر لتشكل بذلك بيئة غير مواتية وتفقد أي تحرك سياسي كالانتخابات أو الوساطات جدواها وحيادها؛ فضلًا عن تعارض حسابات المواقف الإقليمية والخارجية لاسيما وأن ليبيا مستقطبة في وقت كانت فيه خلافات

بين دول الخليج العربي بين قطر من جانب والامارات العربية والمملكة السعودية ومصر من جانب أخر وفضلًا عن التوترات بين تركيا ومختلف العواصم العربية (Beaumont, 2021)،وسط هذه الأجواء بات مستحيلًا أن تحسم أي من تلك التيارات الصراع لصالحها.(McQuinn,2021)

وفي سياق ذلك أصبح من الواضح للأطراف المتصارعة أنه لا يوجد حل عسكري حاسم للصراع الليبي ،ويوضح (الشكل 10.9) أن المجموعات المتصارعة تتباعد بدلاً من التقارب ،وتظهر أربعة فصائل رئيسية متشابهة في القوة والنفوذ ،ويشير هذا الشكل إلى أن توزيع النفوذ يتماشى مع الشروط التي حددتها نظرية تحول القوة كشرط للصراع ،وبات استمرار النزاعات في ليبيا في التصعيد مقترنًا بهذا الشرط (Bagherpour and Singer, 2020)،حيث فشلت حكومة الوفاق الوطني التي تتخذ من طرابلس مقرًا لها في ترسيخ سلطتها على الفصائل المتحالفة معها المكونة من ميليشيات الزنتان والجيش الوطني الليبي بقيادة اللواء خليفة حفتر ،ما يعني أن هذا التحالف الفضفاض للقوات يدعم بشكل سلبي حكومة الوفاق الوطني ،حيث أن مصالح هذه الأطراف المتصارعة لا تكمن في تقاسم السلطة ولكن في الاستيلاء على السلطة منفردة ،وبناء على هذه النتائج ستظل القيادة الليبية منقسمة طالما لم يحدث تغيير في موازين القوى لصالح أي من هذه الأطراف فمن المحتمل أن يستمر الصراع بسبب التكافؤ النسبي والمسافة المتقاربة بين الفصائل المتصارعة.

(الشكل 10.9)

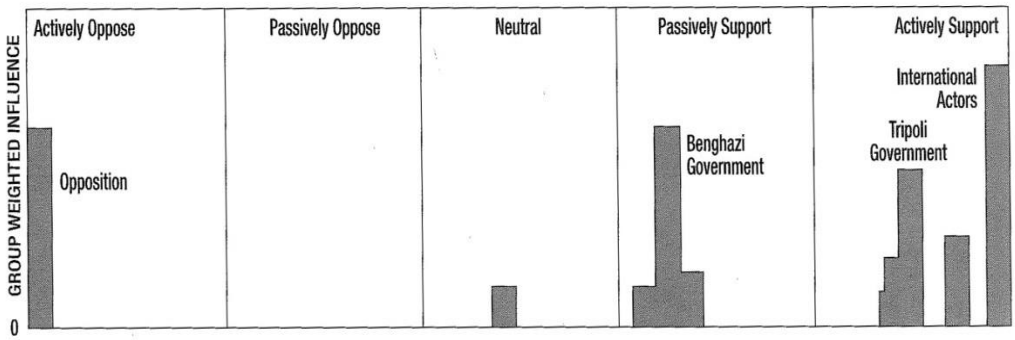

Figure 10.9. Projected Support for Government in Libya, 2018

ويمكن القول أن عدم وجود جيش قوي في ليبيا على غرار مصر والجزائر كان له بالغ الأثر ،فلم يعمد القذافي إلى بناء جيش قوي متجانس قوي ويتناسب مع حجم الأسلحة المتنوعة وغير المتناسقة المكدسة في المستودعات التي تأكّلت بسبب غياب الاحترافية والمهنية على الرغم من كونه

عسكريًا وتمتلك بلاده قدرات مالية ضخمة (العربي، 2017)، فالعقيد الليبي كان يتخوف من وجود مؤسسة عسكرية قوية يمكن أن تشكل خطرًا على نظامه لاسيما بعد محاولة الانقلاب التي قام بها عمر عبد الله المحيشي عضو مجلس قيادة الثورة في العام 1975 ،ولهذا قرر حله تحت مسمى "الشعب المسلح" كبديل للجيش النظامي ،وتم تدريب بعض القبائل على استخدام السلاح على أن يظل هذه السلاح (والذي بلغت قيمته نحو 13 مليار دولار ،بما يفوق حاجة جيش قوامه 55 ألف جندي في تلك الفترة)ومخازنه تحت سيطرة وهيمنة النظام، وحراسة الموالين له من الميليشيات وقوات الأمن الخاصة التي كان يرأسها أبناؤه أو إفراد قبيلته، وقد أسفر هذا الهيكل العشوائي المتداخل للدولة الليبية عن عدم وجود أية جهة لديها السلطة والموارد التي تمكنها من الحفاظ عن كيان الدولة بصرف النظر عن النظام القائم.(سواري ،مسفين ،عاشور، 2012)

في إطار تداعيات الوضع الأمني في ليبيا والتي أسفرت عن وضع إنساني مزرٍ يعيشه الليبيون ،وتهديد أمني لدول الجوار لاسيما مصر وتونس ،وتهديد دول أوروبا عبر الهجرة غير شرعية التي باتت ليبيا منطلقًا لها ،كل هذه الأسباب حولت الجمود السياسي برعاية الأمم المتحدة لبدء مفاوضات فعلية على السلطة ومستقبل ليبيا وقد أسفرت هذه الجهود عن مرحلة انتقالية جديدة بعد انتخاب سلطة تنفيذية مؤقتة وموحدة بقيادة عيد الحميد دبيبة ضمن توليفة ضمت معه القادم من طبرق(الشرق) محمد يونس المنفي كرئيس لمجلس الرئاسة، إشارة على تراجع قطبي المشهد الليبي المتأزم، زعماء التيار الديني المتشدد في الغرب والمدعوم من تركيا وقطر ،ومعسكر اللواء حفتر الذي أعلن دعمه للعملية السياسية والسلمية في البلاد ،أما الجماعات الدينية في الغرب فمازالت يحتفظ بأوراقها للجولات المقبلة وأهمها الانتخابات العامة التي تشهدها البلاد في الـ 24 من ديسمبر 2021. كما يبقى مصير الميليشيات الداعمة لهم سواء في طرابلس أو مصراتة غير معلوم في انتظار هذه النتائج وتداعياتها. (السليمي، 2021)

المغرب:

لم يكن المغرب بمنأى عن رياح الربيع العربي وتداعياته ،فكان هناك ضغوط داخلية نتيجة وجود حالة عدم الرضى من نسبة كبيرة من شرائح من الشباب المغربي عن الإداء الحكومي ،بالرغم وجود نمو اقتصادي مستمر بمعدل نمو يقارب 5٪ سنويًا قبل 2011.(Hendry, 2013) ،إلا أنها لم تشهد أيًا من حالات عدم الاستقرار التي صاحبت ثروات الربيع العربي 2010 والسنوات اللاحقة لها ،فكما هو موضح في (الشكل 10.12) يشير التحليل الذي يعتمد نفس الهياكل المستخدمة في الدول

السابقة ،إلى أن المغرب نجح في فرض حالة الاستقرار السياسي نظرًا لوجود فارق في القوة لصالح السلطة الحاكمة مقابل ضعف المعارضة. (Bagherpour and Singer, 2020)

(الشكل 10.12)

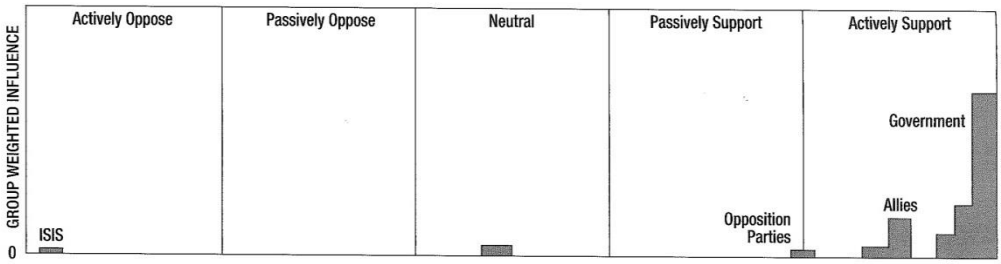

Figure 10.12. Support for Government in Morocco, 2018

وقد كانت تجربة المملكة المغربية استثناءً للوقائع التي بدأت مع الربيع العربي ،حيث أحدثت التظاهرات التي قادتها حركة 20 فبراير حراكًا سياسيًا (René Larémont, 2013)،إذ تمت تناول مطالبها ومناقشتها مع كافة التيارات السياسية المغربية ،وقد نجح الملك في احتواء "انتفاضة" 2011 من خلال تقديم تنازلات استباقية (Sater, 2011)، ففي 9 مارس 2011 خرج الملك بخطاب متلفز وعد فيه بإصلاحات شملت تعزيز قوة البرلمان والحد من سلطة العائلة المالكة ،وتعين لجنة لصياغة دستور جديد، تم الاستفتاء عليه في 1 يوليو، والنتيجة كانت موافقة 98.5 % من الناخبين ،وقد تمحورت أهم هذه التغييرات الدستورية حول فصل السلطات ،وتعزيز استقلال القضاء، وزيادة صلاحيات رئيس الوزراء.(Ghafar and Jacobs, 2017)

وتشير البيانات الواردة في (الشكل 10.13) أن السلطة الحاكمة تدعمها أحزاب المعارضة ،لما في ذلك حركة 20 فبراير التي قادت الحراك في المغرب أقر نشطائها بالتبجيل الذي يكنه الشعب المغربي للملك ،فلم تكن من ضمن مطالبهم تنحية الملك أو إسقاط النظام كما حدث في باقي دول الربيع العربي ،بل اقتصرت مطالبهم على اصلاحات دستورية (Köhler, 2021)،وفي نفس الوقت هناك معارضة ولكنها قليلة أو معدومة للحكومة ،على الرغم من وجود جماعات دينية متشددة مثل القاعدة وداعش ،وبناءً على هذا التحليل فإن التهديدات التي تواجه المغرب لا تمثل تحديًا حقيقيًا للنظام المغربي ،وهناك حالة استقرار كبير بالمقارنة بباقي دول شمال إفريقيا. (Bagherpour and Singer, 2020)

(الشكل 10.13)

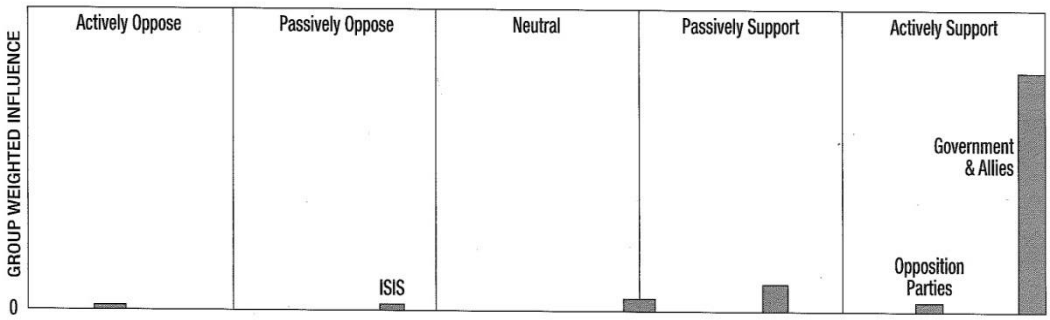

Figure 10.13. Projected Support for Government in Morocco, 2018

وبموجب الاستفتاء على الدستور الجديد الذي تم في شهر يوليو عام 2011، والتصديق عليه في سبتمبر ،أجريت الانتخابات التشريعية في أكتوبر 2011، وشارك فيها 30 حزبًا، فاز بموجبها حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الدينية بالمرتبة الأولى (حصل على 107 مقاعد من مجموع 395 لمجلس النواب)،وعلى إثر ذلك تم تعيين عبدالإله بنكيران الأمين العام للحزب رئيسًا لحكومة ائتلافية بمشاركة ثلاثة من أحزاب الوسط السياسي هي: حزب الاستقلال والحركة الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية ،وقد منح الدستور الجديد صلاحيات إضافية لرئيس الحكومة، الأمر الذى مكن النظام المغربي من الانحناء لعاصفة الربيع العربي والخروج منها بسلام ،عبر تجاوبه مع الدعوة إلى الإصلاح والتغيير من خلال النظام ودون حاجة إلى تغيير كما حدث في باقي دول الربيع العربي (هويدي، 2017)،وبحسب التحليل الذي اعتمدت عليه الدراسة فإن ديناميكيات وهياكل القوة في المغرب متوافقة مع منظور نظرية تحول القوة ،فالمجموعات الراضية الداعمة للحكومة هي المهيمنة وتدفع باتجاه الاستقرار في البلاد. وعلى الرغم من فارق القوة النسبية لصالح السلطة الحاكمة على حساب المعارضة بما يعني استتباب الأمن في المغرب ،يبقى أحد مصادر الصراع التي يمكن أن تهدد الاستقرار المغربي هي قضية الصحراء الغربية ،حيث تسعى جبهة "البوليساريو" إلى الاستقلال وقد هددت بالعودة إلى القتال المسلح ما لم يتم التوصل إلى تسوية ،وعلى إثر ذلك تم تجديد المحادثات في أواخر عام 2018 بعد أن ضغطت الولايات المتحدة لجعل الوجود المستمر لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة بهدف تسوية النزاع ،كما تعد هذه القضية مصدر توتر كبير بين الجزائر والمغرب ،وقد منح الاتحاد الأفريقي الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية اعترافًا كاملاً وقبولها كدولة عضو في الاتحاد وهو ما لاقى رفضًا من جانب المملكة المغربية ودفعها للانسحاب

من الاتحاد الإفريقي (Bagherpour and Singer, 2020)، وقد مثل الإعلان الأمريكي في 10 ديسمبر 2020، بالاعتراف بسيادة المغرب على منطقة الصحراء الغربية وفتح قنصلية بمدينة الداخلة خطوة جديدة في الخلاف المغربي الجزائري حول الصحراء الغربية ،إذ يمثل دعمًا صريحًا لسياسة المغرب في المنطقة.(بيدكان، 2020)

ختام الدراسة:

مازالت تداعيات الربيع العربي تلقي بظلالها على الدول التي هبت رياحه عليها ،ومن بينها دول شمال إفريقيا التي مازالت تواجه تحديات داخلية وخارجية حتى تلك الدول التي تجاوزت مرحلة الثورات كما هو الحال بالنسبة لـ(مصر وتونس)، وكذلك للدول التي لم تواجه هذه الثورات بصورة كاملة (مثل المغرب والجزائر)، فيما أخذت الثورة الليبية منحًا مختلفًا ،حيث عجزت ليبيا عن تحويل مطالب الثورة إلى واقع في ظل انهيار الدولة ونشوب حرب أهلية بين الأطراف المتصارعة في البلاد ،فالميدان الذي احتفل فيه الليبيون في عام 2011 بسقوط النظام بعد عقود طويلة من حكم العقيد القذافي ،أصبح هو نفسه المكان الذي يتناحر فيه الليبيون حول السلطة ،وباتت ليبيا معقلاً للجماعات الإرهابية والمرتزقة ،وبالرغم من أنه كان يُنظر إلى دول المغرب العربي على أنها في مجملها مختلفة عن باقي أفريقيا، إلا أن بين هذه الدول فروقًا اجتماعية وسياسية واقتصادية، وهو الأمر الذي يفسر جزئيًا تفاوت طبيعة الثورات وسرعة انتشارها في هذه البلدان ،وعلى سبيل المثال، عدم وصول الثورة إلى المغرب يمكن تفسيره جزئيًا بثنائية النظام السياسي؛ حيث يجمع بين سمات النظام الملكي من ناحية، وعناصر الدولة الحديثةً من ناحية أخرى، متمثلًا ذلك في شخص الملك ورئيس الوزراء على الترتيب ،وبالمثل ،كانت هناك تنبؤات بشأن الجزائر قد تكون مكانًا جذابًا لثورات الربيع العربي، إلا أنه يبدو أن استنزاف البلاد خلال العشرية السوداء الدامية في التسعينيات من القرن الماضي يفسر جزئيًا أسباب عدم انجراف الشعب الجزائري في موجه هذه الثورات ،كما يمكن الحديث عن عوامل أخرى تسببت في غياب الثورة عن هذه البلدان ،من بينها السياسات الاستباقية من قبل السلطة الحاكمة.

وبينما أتاحت ثورات الربيع العربي عودة التيارات الدينية المتشددة إلى الواجهة وحصدوا ثمار الانتخابات في مصر وتونس ،لكن صعودهم اصطدم بتحديات اقتصادية وأمنية في مصر في 2013 وما بعدها، وكذلك تونس حتى 2021 ،ومازالت تداعيات هذه الثروات إلى الأن خاصة في ظل التحديات الأمنية والهجمات الإرهابية ،فالنسبة لمصر فقد استطاعت الإدارة المصرية الحفاظ على

الدولة وكيانها وعدم الانزلاق في الفوضى ،كما استعادت مصر دورها ومكانتها الإقليمية ،ويمكن القول أن التجربة التونسية وما يشوبها من عدم استقرار سياسي تعد تجربة مميزة بإنجازاتها الديمقراطية ،فقد أجرت انتخابات حرّة ونزيهة في الأعوام 2011 و2014 و2019 ،وأدرجت الحقوق الأساسية في دستور ديمقراطي جديد في العام 2014، ونجحت في تجاوز تحديات أمنية خطيرة بين العامين 2012 و2015 ،رغم ذلك وقع الصدام في النهاية الأمر بين تطلعات التيارات الدينية ومصلحة الدولة كما حدث في مصر في 2013 ،حيث اعتبر البعض قرارات الرئيس قيس سعيد بشأن تجميد عمل البرلمان ورفع الحصانة عن النواب وإعفاء رئيس الوزراء هشام المشيشي وتولي السلطة التنفيذية بمساعدة رئيس وزراء جديد بأنها "تاريخية" وتهدف إلى وقف حالة التدهور في البلاد وإخراج الدولة التونسية من سيطرة حركة النهضة ذات الأغلبية في البرلمان.

أما بالنسبة للفرضية التي طرحتها الدراسة بشأن الدور المؤثر الذي لعبته المؤسسة العسكرية في دول شمال إفريقيا على حالة الاستقرار السياسي بسبب تداعيات الربيع العربي ،فيمكن القول إن الصراعات السياسية بين النخب الحاكمة وما تحدثه من انشقاقات في هرم السلطة وانعكاسات ذلك على استقرار الدولة ومؤسساتها ،تدفع المؤسسة العسكرية إلى التدخل في المشهد السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة لحفظ استقرار الدولة وفرض الأمن لاسيما إن كانت هذه المؤسسة تضرب بجذورها في تاريخ دولها كحال المؤسسة العسكرية المصرية التي لعبت دورًا بارزًا على مر العصور لاسيما في مرحلة الربيع العربي وما بعده ،نظرًا لتمتعها بدرجة من المرونة السياسية سمحت لقادتها الانتقال من الواقع العسكري إلى الحياة المدنية ،وكذلك الحال بالنسبة المؤسسة العسكرية الجزائرية التي وقفت في وجه نظام بوتفليقة في خطوة جاءت لتلبية المطالب الشعبية التي نادت برحيل النظام وإدارة المرحلة الانتقالية ما بعد بوتفليقة، وكذلك وقف الجيش التونسي داعم ومساند للحفاظ على كيان الدولة التونسية دون التدخل في حالة الانقسام السياسي وقد تجلى هذا الوقف بعد قرارات الرئيس قيس سعيد الأخيرة أيضًا ،ويمكن القول بناءً على فرضية نظرية تحول القوة كانت للمؤسسة العسكرية في الدول الثلاث مصر والجزائر وتونس الدور الأبرز في الحفاظ على كيان الدولة بقائها حيث مثلت هذه المؤسسة مركز الثقل وصنعت الفارق في القوة لصالح لسلطة الحاكمة المدعومة شعبيًا في مقابل الجماعات المعارضة ما يعني ضمان حالة الاستقرار ،بينما لم تختبر المؤسسة العسكرية المغربية على أرض الواقع حيث أن هناك حالة من الرضا الشعبي على نظام الملك محمد السادس فقد اقتصرت المطالب على بعض الاصلاحات الدستورية وليس إسقاط النظام كما حدث في باقي دول

شمال إفريقيا ،وعلى النقيض من ذلك فإن عدم وجود مؤسسة عسكرية في ليبيا كنظيرتها في باقي دول شمال إفريقيا كان له بالغ الأثر على حالة الفوضى فضلًا عن وجود العديد من الأطراف الفاعلة والمتغيرات الإقليمية والدولية ،ووفقًا لفرضية نظرية تحول القوة وللتحليل الذي قدمته الدراسة فإن التكافؤ النسبي والمسافة المتقاربة بين الفصائل المتصارعة ،كان سببًا في زيادة احتمالات عدم الاستقرار وطول أمد الصراع الليبي ،حتى إنه لا يمكن التنبؤ أيًا من هذه الأطراف سيكون له الغلبة ،ولكن من المؤكد أن الأحداث القادمة ستكون لها تداعيات داخلية وإقليمية ودولية، فليبيا ما قبل الربيع العربي لن تكون بحال هي ليبيا ما بعده. وفيما يتعلق بآفاق التعاون والصراع بين دول شمال إفريقيا وأيهما أقرب إلى التحقق التكامل والاندماج بين دول شمال إفريقيا أم الصراع؟ فيمكن القول إن العلاقات الإقليمية ،سواء كانت تعاونية أو تنافسية ،محدودة بين دول شمال إفريقيا، حيث تفصل المسافة الجغرافية بين أكبر دولتين ،مصر والجزائر وبفضل ذلك تقل فرص التعاون أو كذلك احتمالات الصراع ،حيث لا يوجد تفاعل بشكل مباشر بينهما ،فضلًا عن افتقارهما لقدرات إظهار قوتهما خارج حدودهما ،علاوة على ذلك فإن التكامل ليس أولوية بالنسبة لهذه البلدان حيث ترتكز علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الدول الأوروبية ،وإن كانت مصر أكثر تنوعًا في علاقاتها وتفاعلات الخارجية سواء باتجاه الشمال أو باتجاه الجنوب لاسيما السودان وكذلك ناحية منطقة الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية ،فيما لا تزال الجزائر تركز على فرنسا في الكثير من مصالحها السياسية والاقتصادية ،ونظراً لهذه الخصائص ،فإن التنسيق الإقليمي ضئيل للغاية على الرغم من المحاولات التاريخية الماضية ،وأبرزها محاولة الرئيس جمال عبد الناصر للوحدة العربية ،وكذلك محاولة العقيد الليبي القذافي.

وعلى الرغم من وحدة الثقافة والدين فإن دول شمال أفريقيا لم تتشكل جبهة موحدة داخل أي تحالف أو تكتل سياسي، فتلك المنطقة هي الأقل اندماجًا مقارنة بباقي مناطق القارة الإفريقية كما أنها أقل المناطق الإفريقية من حيث التجارة البينية، ولا يجمعها أي تكتل اقتصادي فعال، كما أن الدولتين البارزتين في شمال أفريقيا والمتجاورتان وهما المغرب والجزائر تتنافسان على النفوذ، وتتسم العلاقات المتوترة بينهما بالتعقيد وخاصة بشأن قضية الصحراء الغربية، فالمغرب تدعى أن إقليم الصحراء جزء من أراضيها، في حين تعتقد الجزائر بضرورة استقلال الصحراء الغربية بقيادة الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية التي أعلنتها جبهة البوليساريو من جانب واحد قبل عقود ،ووفقًا التحليل الذي اعتمدت عليه الدراسة فإن أكثر التهديدات خطورة على دول شمال إفريقيا كانت ولا تزال هي

الحروب الأهلية ،كما هو الحال في ليبيا ،بينما يظهر التحليل في الفترة التي أعقبت الربيع العربي أن المغرب ،وإلى حد كبير تونس ،احتفظتا بالحكومات المستقرة ،فيما نجحت الجزائر في تجاوز مرحلة تغيير القيادة وفرض حالة الاستقرار رغم وجود معارضة لكنها محدودة ،بينما أعادت مصر سيطرتها على مقاليد الأمور بعد حالة من عدم الاستقرار.

المراجع العربية:

1. إسحاق كافومبا سواري، بيروك مسفين ، محمد عاشور ،"تقرير المؤتمر نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها"، معهد الدراسات الأمنية (ISS) بريتوريا، جنوب أفريقيا ،21 مايو 2011 ،ص: ص :13 :14.
2. د. أشرف سنجر "تحول توازنات القوى"، سلسلة مفاهيم ،الصادرة عن المركز الدولي للدراسات المستقبلية ،2009 ،ص:8.
3. براءة الحمدو،"تونس.. المشهد السياسي بين الاستقطابات والأيديولوجيات"،3 أغسطس 2020. https://www.turkpress.co/node/73272
4. حنان جابلي،"بعد 10 سنوات على الثورة: ما الذي فعلته "النهضة" بتونس؟ "،28 مارس 2021. https://www.hafryat.com/ar/blog
5. حنان جابلي،"المشهد السياسي في تونس بعد الثورة: استقطابات ثنائية وشعبوية "،14 إبريل 2021. http://hafryat.com/ar/blog/
6. حنان جابلي ،"هل أصبحت تونس قاب قوسين من السيناريو اللبناني؟"،25 ابريل 2021. https://www.hafryat.com/ar/blog/
7. خيرالله خيرالله ، "العسكر والتغيير في الجزائر" ،صحيفة العرب اللندنية ، 31 مارس 2019. https://alarab.co.uk/
8. رونالد تامن ،دوجلاس ليمك ،أ.أورجانسكي وآخرون ،ترجمة د. محمد محمود مصطفى ،د. أشرف محمود سنجر ،"نظرية تحول القوة: رؤية جديدة للعالم في القون الحادي والعشرين" ،شركة دار العلم للنشر والتوزيع ،الكويت ،2007 ،ص:ص: 23:24.
9. سامح راشد ،"مألات الأزمة الليبية بين الحرب والسياسة "،شؤون عربية ،العدد 187 ،صيف 2019 ،ص: ص :94 :95
10. العربي العربي ،"المؤسسة العسكرية في ميزان الثورتين التونسية والليبية" ،مجلة سياسات عربية ،العدد 37 ،مارس 2017 ،ص :59.
11. فهمي هويدي،"عن انتكاسة الربيع العربي في المغرب" ،صحيفة الشرق المصرية ،24 أبريل 2017. https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=24042017&id=97c81216-dffc-4653-bfb3-8a1aaa335a09
12. محمد خلفان الصوافي،" الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع وتطوراته ومساراته المستقبلية"، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، 24 يونيو 2020. https://trendsresearch.org/ar/
13. منصف السليمي،" تحليل: ليبيا جديدة قادمة والطريق ليس من حرير!" ،موقع دوتشيه فيليه الألماني ،7 إبريل 2021. https://www.dw.com/ar/
14. نور الدين بيدُكان،" دور المغرب في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي: المرتكزات والتحديات والآفاق"، موقع مركز الإمارات للسياسات ،31 ديسمبر 2020 https://www.diplomatie.gov.tn/ar
15. موقع البنك الدولي، على الرابط : https://www.albankaldawli.org/ar/country/egypt/overview

16. ""الربيع العربي".. هل انطفأت جذوة الموجة الثانية أيضا؟"، موقع DW ،19 ديسمبر 2020.
https://www.dw.com/ar .

17. "أزمة تونس: قرارات الرئيس قيس سعيد بين "الانقلاب" و"إنقاذ" البلاد من الإخوان"،موقع BBC عربي ،27 يوليو 2021.

18. "العلاقات التونسية مع بلدان المشرق العربي"، موقع وزارة الشئون الخارجية والهجرة والتونسيون بالخارج ،تاريخ الاقتباس مايو 2021.
https://epc.ae/ar/topic/moroccos-role-in-confronting-security-threats-in-africas-sahel-region-premises-challenges-and-prospects

المراجع الإنجليزية:

1. Abdelrahman Mansour," The Arab spring is not over yet," Foreign Policy, March 8, 2019.
https://foreignpolicy.com/2019/03/08/the-arab-spring-is-not-over-yet-sudan-egypt-algeria-bouteflika-sisi-bashir/
2. del Abdel Ghafar and Anna L. Jacobs, "Morocco: The king's dilemma," The Brookings Institution, March 2, 2017.
https://www.brookings.edu/blog/markaz/2017/03/02/morocco-the-kings-dilemma/
3. Amir Bagherpour and Ashraf Singer, "North Africa Beyond the Arab Spring," in Edited by Ronald L. Tammen and Jacek Kugler," The Rise of Regions Conflict and Cooperation," Rowman& Littlefield Publishing Group, 2020, p:p: 154:159.
4. Ashraf Singer," The Mediterranean Sea Rivals: Egypt faces-off Turkey" Egypttoday, 15 Sep 2020.
https://www.egypttoday.com/Article/1/91962/The-Mediterranean-Sea-Rivals-Egypt-faces-off-Turkey
5. Badra Gaaloul," Back to the Barracks: the Tunisian Army Post-Revolution," Carnegie Endowment for International Peace, November 03, 2011.
https://carnegieendowment.org/sada/45907
6. Brian McQuinn," Ten years after the Arab Spring, Libya has another chance for peace", The Conversation Africa, March 22, 2021.
https://theconversation.com/ten-years-after-the-arab-spring-libya-has-another-chance-for-peace-157041
7. Elvin Aghayev," Analysis and background of the "Arab Spring" in Libya", European Researcher, Vol 39, No(1-2), January 2013, p:196.
8. Frederic Wehrey and Jalel Harchaoui," How to Stop Libya's Collapse", Foreign Affairs, January 7, 2020.
https://www.foreignaffairs.com/articles/libya/2020-01-07/how-stop-libyas-collapse
9. Giacomo Köhler," Ten Years After the Arab Spring: How Stable is Morocco Really? ", PRIF BLOG - Peace Research Institute Frankfurt / Leibniz,19 February 2021.
https://blog.prif.org/2021/02/19/ten-years-after-the-arab-spring-how-stable-is-morocco-really/
10. Inès Osman," Algeria: The Arab Spring's Late Bloomer?", The Tahrir Institute for Middle East Policy, February 2021 ,9.
https://timep.org/commentary/analysis/algeria-the-arab-springs-late-bloomer/
11. James N. Sater," Morocco's "Arab" Spring", Middle East Institute, October 1, 2011.
https://www.mei.edu/publications/moroccos-arab-spring
12. James Martin," Egypt's Economic Challenges". Middle East Institute, November 8, 2013.
https://www.mei.edu/publications/egypts-economic-challenges
13. Krista Hendry," Morocco After the Arab Uprisings: Key Policy Recommendations", The Fund for Peace, 22 Oct 2013.
https://www.files.ethz.ch/isn/174903/shrtr1320-morocco-10a.pdf

14. Malika Rahal," Algeria joins the Arab Spring", Politico, March 12, 2019. https://www.politico.eu/article/algeria-joins-the-arab-spring/

15. Mona Farag," Egyptian National Security and the Perils of Egyptian–Libyan Border Management: Military Strength versus International Assistance", March 2020. https://online.ucpress.edu/caa/article-abstract/13/1/23/109261/Egyptian-National-Security-and-the-Perils-of?redirectedFrom=fulltext

16. Peter Beaumont, "'War weary' Libya reflects ten years from Gaddafi and Arab spring ", The Guardian, 26 Apr 2021. https://www.theguardian.com/world/2021/apr/26/war-weary-libya-reflects-10-years-on-from-gaddafi-and-arab-spring

17. Ricardo René Larémont," Morocco After the Arab Uprisings: Evolution Rather than Revolution", The Fund for Peace, 22 Oct 2013. https://www.files.ethz.ch/isn/174903/shrtr1320-morocco-10a.pdf

18. Sarah Yerkes," Tunisia's Government Has Failed to Win a Vote of Confidence", Carnegie Endowment for International Peace, January 14, 2020. https://carnegie-mec.org/diwan/80793

19. Sarah Yerkes, Nesrine Mbarek," An Opening in North Africa", Carnegie Endowment for International Peace, October 26, 2020. https://carnegie-mec.org/diwan/83024

20. Sarah Yerkes, Nesrine Mbarek," After Ten Years of Progress, How Far Has Tunisia Really Come?", Carnegie Endowment for International Peace, January 14, 2021. https://carnegieendowment.org/2021/01/14/after-ten-years-of-progress-how-far-has-tunisia-really-come-pub-83609

21. Souhail Karam," Understanding the Unraveling of Tunisia's Revolution", Bloomberg, July 28, 2021. https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-07-28/understanding-the-unraveling-of-tunisia-s-revolution-quicktake

22. Steve Utterwulghe, Asma Bouraoui Khouja," Ten years after the Jasmine Revolution, it's time for the Tunisian garden to bloom again", United Nations Development Programme, January 15, 2021. https://www.undp.org/blogs/ten-years-after-jasmine-revolution-its-time-tunisian-garden-bloom-again

23. Vivian Yee," Tunisia's Democracy Verges on Collapse as President Moves to Take Control", The New York Times, July 27, 2021. https://www.nytimes.com/2021/07/26/world/middleeast/tunisia-government-dismissed-protests.html

24. Yahia H. Zoubir," Algeria After the Arab Spring", Foreign affairs, February 9, 2016. https://www.foreignaffairs.com/articles/algeria/2016-02-09/algeria-after-arab-spring

مراجع الشبكة العالمية للمعلومات.Internet

1. "Institute for Economics & Peace. Global Terrorism Index 2020: Measuring the Impact of Terrorism, Sydney", November 2020. https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2020/11/GTI-2020-web-1.pdf
2. International arms trans level off after years of sharp growth; Middle Eastern arms imports grow most, says SIPRI, Stockholm International Peace Research Institute, 15 March 2021, In: https://sipri.org/media/press-release/2021/international-arms-transfers-level-after-years-sharp-growth-middleeastern-arms-imports-grow-most